● أخبار قصيرة

اجتماع طارئ بين وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي حول النقد الأجنبي

عُقد اجتماع مشترك بين وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي لمراجعة وضع النقد الأجنبي والذهب. وحضر محافظ البنك المركزي، برفقة وزير الاقتصاد وأعضاء آخرين من مجلس إدارة البنك المركزي، الاجتماع الاستثنائي للمجلس من صباح الإثنين حتى الساعة ٢:٣٠ ظهراً. وخلال هذا الاجتماع، تمّ اتخاذ قرارات هامة بشأن إصدار سندات الذهب والعملات الأجنبية بهدف إدارة السوق. وبعد الاجتماع، توجّه الدكتور فرزين والدكتور مدني زاده إلى اجتماع مجلس الإدارة الحكومي.

مصلحة الجمارك تسمح باستيراد السيارات بالقطار

بناءً على طلب شركة سكك الحديد وموافقة مصلحة الجمارك الإيرانية، تمّ تعيين ميناء أبرين الجاف لسكك الحديد كمكتب جمركي معتمد لتخليص المركبات المستوردة.
وأفادت مصلحة الجمارك، في بيان، أنه بناءً على طلب شركة سكك الحديد، تمّ اعتماد ميناء أبرين الجاف لسكك الحديد في محافظة طهران كجهة جمركية معتمدة لتخليص المركبات. وبحسب محضر الاجتماع الموقع بين ممثلي شركة سكك الحديد ومصلحة الجمارك، فإنه بالإضافة إلى إمكانية تخليص المركبات من جمارك أبرين، تقرر، في حال موافقة الإدارة القانونية للجمارك الإيرانية، إنشاء خدمة نقل مشتركة بسكك الحديد والطرق من ميناء أبرين الجاف.

عبر إيران.. أفغانستان تصدّر الرمّان للأسواق القطرية

أعلنت منظمة الزراعة والري والثروة الحيوانية في ولاية قندهار عن تصدير ٢٠ طنًا من الرمان إلى قطر عبر إيران.
والشحنة، التي تبلغ قيمتها ٣٠ ألف دولار، أرسلت من قبل شركة خاصة، وتمثل جهدًا لتوسيع أسواق تصدير المنتجات الزراعية الأفغانية إلى دول الخليج الفارسي. وأضافت المنظمة الأفغانية: هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها هذه الكمية من الرمان إلى الأسواق القطرية عبر إيران، وقد نُفذت عمليات التصدير في إطار برامج تنمية صادرات المنتجات البستانية.
وبحسب التقارير، تم هذا العام حصاد أكثر من ٢٧٤ ألف طن من الرمان من حوالي ١٥ ألف هكتار من بساتين الرمان في قندهار، صُدِّر منها نحو ٢٢/٥٠٠ طن إلى الخارج. وسبق الإعلان عن بدء تصدير رمان قندهار إلى روسيا عبر معبر تورغندي.
وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع صادرات رمان قندهار بنحو ٣٢٪ هذا العام، حيث صُدِّر هذا المنتج إلى دول من بينها ماليزيا وأوزبكستان وروسيا وباكستان والهند وكازاخستان. وقد تم اختيار الطريق الإيراني للوصول إلى الأسواق القطرية نظراً لمحدودية الطرق المباشرة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتنويع طرق التصدير والأسواق.

بإنتاج أكثر من ٨٠ ألف طن سنوياً

إيران ضمن أكبر منتجي العسل في العالم

الوفاق/ انضمّت إيران إلى قائمة أكبر منتجي العسل في العالم، وأصبح نحلها يُنتج الذهب الطبيعي الذي يُدهش ليس فقط السوق المحلية، بل السوق العالمية أيضاً.
العسل، هذا المنتج الطبيعي الحلو القيّم، كان دائماً واحداً من أقدم الأطعمة التي استفاد منها الإنسان. فهو لا يتميز بنكهة فريدة فحسب، بل إن فوائده الطبية والغذائية جعلته يستحق لقب «ذهب الطبيعة». مع تزايد الوعي العالمي بالأغذية الصحية والمنتجات العضوية، احتلّ السوق العالمية للعسل مكانة خاصة في مائدة الناس وفي الصناعات الغذائية والدوائية.
ووفقاً لآخر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، بلغ إنتاج العسل العالمي في عام ٢٠٢٣ نحو ١/٩ مليون طن. كما يُقدّر حجم السوق الاقتصادية لهذا القطاع في عام ٢٠٢٤ بنحو ٩/٧٣ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٥/١٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٣، مما يعكس نمواً سنوياً مركباً بنسبة نحو ٥٠٧٢ في المئة. ويتركز أكثر من ٣٧ في المئة من السوق العالمية للعسل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ حيث أصبح العسل، مع تزايد الطلب على المحليات الطبيعية والمنتجات الصحية، رمزاً للحياة الصحية والمستدامة.

الصين في صدارة إنتاج وتصدير العسل عالمياً

تتصدّر الصين قائمة إنتاج العسل عالمياً بلا منازع، بإنتاج سنوي يزيد عن ٥١٨ ألف طن، أي ما يقارب ربع الإنتاج العالمي. وتحل تركيا في المرتبة الثانية بإنتاج ١١٥ ألف طن، تليها إثيوبيا بـ٨٤/٦ ألف طن. أما إيران، فتحتل المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج يناهز ٨٠ ألف طن سنوياً، مما يضعها ضمن أفضل عشرة منتجين في العالم.
وفي مجال التصدير، تتربع الصين أيضاً على القمة، حيث بلغت قيمة صادراتها من العسل في عام ٢٠٢٤ نحو ٢٦٥ مليون دولار. تليها نيوزيلندا بـ٢٥٠/٧ مليون دولار، ثم الهند بـ١٧٩/٨ مليون دولار. وتُعدّ كل من الأرجنتين وأوكرانيا وألمانيا وإسبانيا من بين أبرز الدول المصدّرة للعسل في العالم.

الولايات المتحدة وأوروبا أكبر المشترين

على الجانب الآخر من السوق، تتصدّر الولايات المتحدة قائمة مستوردي العسل عالمياً بقيمة واردات تزيد عن ٦٥٠ مليون دولار، وتحلّ ألمانيا في المرتبة الثانية بـ٢٣٤ مليون دولار، تليها اليابان بـ١٣٧ مليون دولار.
ومن الملفت للانتباه وجود دول عربية ضمن قائمة أبرز المستوردين؛ فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تُعدّ أكبر مستورد عربي للعسل بقيمة واردات بلغت ٦٨/٧ مليون دولار.

دور العالم العربي في إنتاج واستهلاك العسل

رغم أن الدول العربية ليست من كبار منتجي العسل عالمياً، فإنها تُنتج كميات تكفي جزءاً من احتياجاتها المحلية، وتغطي النسبة الأكبر من استهلاكها عبر الاستيراد.
أبرز الدول العربية المنتجة، هي: المغرب بإنتاج ٨ آلاف طن، والجزائر بإنتاج ٦ آلاف طن، وتأتي بعدهما مصر وسوريا وتونس.
أمّا في الاستيراد، فبعد المملكة العربية السعودية، تحتل لبنان ومصر المرتبتين التاليتين من حيث حجم الشراء من السوق العالمية. ومع نمو السوق وزيادة الطلب العالمي، يُعدّ العسل فرصة اقتصادية مهمة للدول المنتجة، والاستثمار في هذا القطاع قيّم سواء من ناحية صحة المجتمع أو من الجانب الاقتصادي.

خلال فترة الحكومة الرابعة عشرة

كمية الغاز المستخرج من بارس الجنوبي ترتفع إلى ٧٢٣ مليون متر مكعب يومياً

أعلن المدير التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز عن ارتفاع كمية استخراج الغاز الغني من حقل بارس الجنوبي إلى ٧٢٣ مليون متر مكعب يوميًا.
وأشار تورج دهقاني، خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتأسيسها، إلى تحقيق رقم قياسي جديد في استخراج الغاز من حقل بارس الجنوبي الغازي، مصرحًا بأن هذه الكمية من الاستخراج تحققت في إطار استمرار عملية الزيادة التدريجية في قدرة استخراج الغاز الغني من حقل بارس الجنوبي خلال فترة الحكومة الرابعة عشرة (الحالية)، وهي ثمرة الجهود الجماعية لمختلف أقسام الشركة، ولا سيما الزملاء العاملين في منصات غاز بارس الجنوبي.
ولفت دهقاني إلى الزيادة التي بلغت نحو سبعة ملايين متر مكعب في طاقة استخراج الغاز خلال الشهر الماضي، وإلى التخطيط التفصيلي لزيادة الطاقة الإنتاجية في الأسابيع المقبلة، مضيفاً: إن إنشاء طاقة إنتاجية جديدة ومستدامة، وتحقيق أقصى قدر من الاستخراج من حقل بارس الجنوبي، إلى جانب مواصلة أنشطة التطوير في حقول أخرى، كلها مؤشرات على سعي الشركة للارتقاء بصناعة النفط والغاز.

وفي إشارة إلى بدء عمليات الحفر في حقل "بلال" للغاز، وبدء الأنشطة التنفيذية لتطوير حقل "بارس الشمالي" من خلال إبرام عقد بناء هيكل الحقل، والتحضير لتطوير حقل "فرزاد ب" الذي بات هيكله على وشك التحميل والتركيب، وتسريع تطوير المرحلة ١١ وزيادة إنتاجها بنسبة ١٠٠ ٪، واستغلال أربع آبار إضافية، ومضاعفة عدد منصات الحفر العاملة بالشركة، والتخطيط الجاري لتحديد مصير حقل كيش للغاز، صرّح المدير التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز قائلاً: إن ما تحقق اليوم هو ثمرة تحديد الأولويات، والتخصيص الأمثل للموارد، ودعم وتعاون كل مدير ومتخصص وموظف.
وأعرب دهقاني عن تقديره لدعم وزير النفط والمدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية، قائلاً: إن الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد، وما تواجهه من معوقات في مجال توفير رأس المال واختلالات الطاقة، قد زادت من أعباء قطاع النفط، وفي ظل هذه الظروف، تبرز الحاجة إلى بذل أقصى الجهود لدعم تدفق الإنتاج والتنمية في البلاد. وشدد على ضرورة الحفاظ على رأس المال البشري، قائلاً: حتى أثمن الأصول المادية لا يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة دون فكر وإبداع رأس المال البشري، وهذا الأمر يعكس حساسية وأهمية عمل كل مدير وموظف، ويذكرنا بضرورة الحفاظ على رأس المال القيّم هذا.

إيران تبني محطة كهرباء في العراق

الوفاق/ قال المدير التنفيذي لمجموعة «مبنا»: العرض والطلب هما أساس الاقتصاد، وكل دولة تدخل في التجارة وتبادل السلع بناءً على الجدوى الاقتصادية، وروسيا بالتحديد كانت بحاجة إلى نماذج التوربينات الإيرانية الصنع فقامت باستيرادها.
وصرّح محمد أولياء، حول تصدير التوربينات إلى دول أخرى: في أواخر عقد الثمانينيات الهجرية الشمسية كان تصدير جزء من أعمالنا، وهو مستمر حتى اليوم. وأضاف: لقد صدرنا إلى دول عديدة من شرق آسيا مثل إندونيسيا، وصولاً إلى غرب آسيا وشمال أفريقيا وروسيا، ونحن مستمرون في ذلك حالياً أيضاً.
وتابع: هذا الأمر يشكل جزءاً من استراتيجياتنا للتدويل، وقد ظل دائماً ضمن جدول الأعمال.
وعن سبب استيراد روسيا التوربينات من إيران، قال أولياء: العرض والطلب هما أساس الاقتصاد، كل دولة تدخل في التجارة وتبادل السلع بناءً على الجدوى الاقتصادية، وروسيا بالتحديد كانت بحاجة إلى نماذج التوربينات الإيرانية الصنع فقامت باستيرادها.
وأكد المدير التنفيذي لمجموعة «مبنا» بشأن المشاركة في مشاريع المحطات الكهربائية في دول أخرى: لدينا حالياً في العراق مشروع كبير قيد التنفيذ في مجال بناء محطة توليد كهرباء.
وقال أولياء بشأن إنتاج الألواح الشمسية: إنتاج الألواح الشمسية محدود، ولم ندخل على نطاق واسع في السلسلة التكميلية، في ظل المنافسة مع الصين في هذا المجال فإن تصنيع الألواح ليس اقتصادياً إلى هذا الحد؛ وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب نقص السيولة والاستثمار، فضّلنا الدخول في مجالات أخرى أكثر جدوى اقتصادية وتلبي احتياجات البلاد.

٧ مليارات دولار.. قيمة التبادل التجاري بين إيران وتركيا

بلغت قيمة التبادل التجاري بين إيران وتركيا ٧/٠٤٢ مليار دولار؛ حيث نمت صادرات إيران بنسبة ١٤ ٪ لتصل إلى ٢/٧١٨ مليار دولار، بينما انخفضت وارداتها من تركيا بنسبة ٢٢ ٪ لتصل إلى ٤/٣٢٤ مليار دولار خلال ٦ أشهر من العام الإيراني الجاري.
ويُظهر استعراض أحدث إحصاءات التجارة الخارجية أنه على الرغم من أن العلاقات التجارية بين إيران وتركيا شهدت في النصف الأول من العام الايراني اتجاهًا إيجابيًا من حيث نمو صادرات إيران، إلا أنها لا تزال تواجه اختلالات هيكلية، وعدم تكافؤ في مزيج السلع، وتأثرًا بالقيود المفروضة على الطاقة والسياسات والخدمات اللوجستية.
ووفقًا للبيانات الرسمية، بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين البلدين في هذه الفترة ٧ مليارات و٤٢ مليون دولار، أي ما يعادل ١٣/٢ ٪ من إجمالي التجارة الخارجية لإيران. بهذه الحصة، حافظت تركيا على مكانتها كثالث أكبر شريك تجاري لإيران، وهو موقع يُبرز أهمية هذا البلد في المعادلات الإقليمية والاقتصادية الإيرانية.
في النصف الأول من العام الإيراني، بلغت صادرات إيران إلى تركيا مليارين و٧١٨ مليون طن، ما يُمثل نموًا بنسبة ١٤ ٪ في القيمة و٢٢ ٪ في الوزن مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفع وزن صادرات إيران إلى تركيا إلى حوالي ٤ ملايين و٩٩١ ألف طن.
تُشير هذه الإحصاءات إلى زيادة في الطلب، أو على الأقل استمرار تدفق الصادرات الإيرانية إلى الأسواق التركية، لاسيما في مجال السلع ذات الكميات الكبيرة والقيمة المتوسطة.